WANA INSTITUTE

المركز الوطني لحقوق الإنسان
The National Centre for Human Rights

Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

معًا نستطيع
EU Support to Civil Society in Jordan
دعم الإتحاد الأوروبي للمجتمع المدني في الأردن

الأولويات التنموية من منظور كل من مؤسسات المجتمع المدني والجهات المانحة والحكومة

معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا - آذار/ مارس ٢٠١٨

أنتجت جميع محتويات هذا المنشورمن خلال جلسات نقاشية مع بعض المؤسسات الفكرية والمنظمات غير الحكومية والجهات الحكومية والمانحة.

أُنتج هذا المنشور بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. محتويات هذا المنشور من وجهة نظر المؤلف ولا تمثل بالضرورة رؤية الاتحاد الأوروبي.
الإذن لإعادة النشر:
لا يمكن إعادة نشر هذه الورقة بشكل كلي أو جزئي بأي وسيلة ممكنة دون إذن مسبق من معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا.
للحصول على إذن لإعادة نشر الورقة، يرجى التواصل مع قسم الاتصال في المعهد عبر عنوان البريد الإلكتروني:
info@wanainstitute.org
نشرت بواسطة معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الجمعية العلمية الملكية. عمان، الأردن.

المؤلف: رياض الصبح
تصميم الغلاف: لين سانترمانس
التحرير: محمود النابلسي ويوسف قهوجي

طبع في عمان الأردن،
معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا ٢٠١٨. جميع الحقوق محفوظة. ©

قائمة المحتويات

مقدمة 2

1. الجلسة النقاشية الأولى: الأولويات التنمية من منظور مؤسسات المجتمع المدني.... 3
1.1 ماهية التنمية المقصودة؟ 3
1.2 الفرص والتحديات 4
1.2.2 الفرص المتاحة 4
1.2.3 التحديات 5
1.3 دور الأطراف المعنية في عملية التنمية في الأردن 7
1.4 رؤى مستقبلية لمتغيرات ذات صلة بالتنمية 8
1.4.1 الموارد الاقتصادية 8
1.4.2 العمالة الأجنبية واللجوء 8
1.4.3 الاعتبارات الأمنية 8
1.4.4 الأسرة والمرأة 9
1.4.5 التعليم 9
1.4.6 المجتمع المدني 9
1.4.7 تكنلوجيا المعلومات 9

2. الجلسة النقاشية الثانية: التنمية ودور مؤسسات المجتمع المدني من منظور الجهات المانحة والحكومية في الأردن..... 10
2.1 الفرص المتاحة ونقاط القوة 10
2.2 التحديات 11
2.3 مرجعية معيارية لعمل مؤسسات المجتمع المدني: 12

3. التوصيات..... 14
3.1 توصيات الجلسة الأولى: من منظور مؤسسات المجتمع المدني 14
3.2 توصيات الجلسة الثانية: من منظور الجهات المانحة والحكومية 15

مقدمة

تُعد التنمية من أهم شواغل الدول عموماً، نظراً لآثارها المهمة والحيوية على استقرار الدولة وتقدمها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولتداخل جميع مكونات الدولة الداخلية من مؤسسات حكومية وبيروقراطية (القطاع العام)، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني مع البيئة الخارجية للدولة، حيث أن ذلك كله ينعكس بشكل كبير على عملية التنمية.

إن ما تحتاج إليه الدول، بشكل رئيسي، هو العمل على تحديد أولوياتها التنموية، الذي يشكّل، عادةً، مثار التجاذب والاختلاف بين كل مكونات الدولة حوله ذلك التحديد، من حيث الرؤى الفلسفية والنهج القائمة، ومدى التكيّف والتناسب مع البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية في الدولة.

إلا أن أي تقارب في تحديد تلك الرؤى والأولويات التنموية، مع الحفاظ على قدر من التناغم والانسجام والتعددية في الآراء والأفكار،يساعد على تحقيق الأهداف التنموية، الأمر الذي يتطلب تكاتف كل القوى ومشاركتها في تحديد تلك الأولويات.

ينتهج الأردن، بوصفه دولةً ناميةً وذات اقتصاد بسيط، سياسة اقتصادية مختلطة مع انفتاح اقتصادي نسبي، ويتمتع بدرجةً من الاستقرار السياسي، رغم التفاعل الإقليمي مع قضاياه وتأثيره عليه، والنزوح السكاني من الدول المجاورة، فضلاً عن امتلاكه مكونات للمجتمع المدني. لذا فإنه يحتاج على نحو ملح إلى آلية تفاعلية حوارية تشاركية تسهم فيها جميع القوى الحكومية والخاصة والمجتمع المدني لتحديد أولوياته، مع الأخذ بالنهج الشمولي عند تناول حيثياته وتحليل بناه التنموية.

من هنا، جاءت مبادرة معهد غرب آسيا وشمال افريقيا (WANA)، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي في الأردن، للبدء بالبحث في أولويات التنمية في المملكة، وذلك من خلال عقد جلستين نقاشيتين الأولى لمنظمات المجتمع المدني الأردني والتي تضم مراكز الأبحاث والسياسات، والمؤسسات الفكرية، والثانية للجهات المانحة والحكومية. هدفت الجلسة الأولى للبحث في الأولويات التنموية، وتحديد أوجه التحرك والعمل عليها، وما قد تشكّله من أرضية للتحاور مع كل من القطاعين العام والخاص، وقد تم عقد هذه الجلسة بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٣، أما الجلسة الثانية فكانت بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٩ مع ممثلين حكوميين وممولين دوليين لمناقشة الأولويات التي وضعتها مؤسسات المجتمع المدني ومقارنتها بأولويات الجهات المانحة والحكومية بالإضافة الى مناقشة السياسات في التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني في دعم برامج التنمية في الأردن.

1. الجلسة النقاشية الأولى: الأولويات التنمية من منظور مؤسسات المجتمع المدني

طُرحت فيها الأسئلة والمحاور الرئيسية الآتية في مجال التنمية:

- ما هي التحديات والفرص التي توجه التنمية في الأردن؟
- من هم اللاعبون الأساسيون، وما دورهم في التأثير على الأولويات القادمة للقطاعات الثلاثة (العام، الخاص، المجتمع المدني) من وجهة نظر المجتمع المدني؟
- ما هي الخطوات التي سنعمل عليها، وما دور الممولين؟
- هل للامركزية تاثير إيجابي على المجتمع المدني في تحقيق أولويات التنمية؟

وقد تدارس المشاركون هذه التساؤلات والمحاور من خلال مناهج تحليلية للإجابة عليها.

1.1 ماهية التنمية المقصودة؟

هي عملية شاملة ومنظمة تهدف إلى إحداث التغيير المستمر والمخطط من أجل تطوير البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تحسين الخدمات للفئات المختلفة، بحيث تشمل جميع المكونات الاجتماعية، وخاصةً الفئات الأكثر عرضةً للانتهاك، والشباب، مع تقدير التنوع في المجتمع واعتماد النهج الحقوقي.

ورغم الارتباط الوثيق بين النمو الاقتصادي والتنمية، حيث أن كل عملية تنمية تتطلب نمواً اقتصادياً، فليس بالضرورة أن يكون لكل نمو اقتصادي آثار ملموسة على التنمية. إذن فإن المطلوب تعزيز النمو الاقتصادي، وتوجيهه نحو تقديم الخدمات للمجتمع من منظور حقوقي وشامل.

ويُلاحظ على النهج التنموي في الأردن ما يأتي:

أولاً: تأثره بالبيئة الإقليمية والدولية، ما اثّر على تذبذب استقراره وتطوره، لاسيما ما اتصل منه بالنزاعات الإقليمية في المنطقة العربية لأسباب أيديولوجية، وكذلك الصراع على السلطة، خاصةً جراء الربيع العربي، وغياب الديمقراطية في المنطقة، وتنامي الإرهاب فيها، وما نتج عن ذلك من نزعة الإنفاق العسكري، والنزوح الفلسطيني والعراقي والسوري الى الأردن.

ثانياً: عدم انسجام رؤى التنمية وفلسفتها في الأردن، وافتقادها إلى النظرة شمولية، فعند الحديث عن التنمية الاقتصادية يتم ذكر المعايير العالمية بانتهاج الخصخصة، ونظام السوق المفتوح، وتحرير الأسعار. وخلال الكلام عن التنمية السياسية تُذكر مفاهيم الخصوصية الوطنية تحت ذرائع احترام قيم الأمن والتقاليد المجتمعية وغير ذلك، الأمر الذي يجعل العالمية والخصوصية نهجين متباينين في مسارين مختلفين، عالمية الاقتصادي، وخصوصية السياسي، ما يؤثر على النهج والمنطلقات التي سيجري اتباعها، دون سبل واضحة لنتائجها على نحو منسجم.

1.2 الفرص والتحديات

يواجه مسار التنمية في الأردن فرصاً وتحديات مهمة ينبغي إدراكها وتحليلها والتوقف عندها لمعرفة كيفية العمل على تعزيز الفرص، وتلافي تلك التحديات.

1.2.2 الفرص المتاحة

خطاب ملكي طموح للتغيير

شكلت الأوراق النقاشية الملكية والخطابات العديدة لتوجيهات جلالة الملك للحكومة رؤيةً طموحةً نحو حكومة برلمانية تؤمن بالتعددية السياسية، وبتعزيز المشاركة للجميع، والمساواة بين المواطنين، إيماناً بدولة مدنية يسودها القانون، وتأكيد الحاجة إلى تطوير مسيرة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي وغير ذلك.

الخطط الاستراتيجية التي تضعها الهياكل الوطنية

وجود خطط استراتيجية طموحة إلى حد ما لجميع الهياكل الوطنية من وزارات ومؤسسات رسمية قد تشكل أرضيةً للإنطلاق نحو الإصلاح التنموي.

الموارد البشرية

يلاحظ على الاقتصاد الأردني اعتماده على القوى البشرية، خاصةً العاملة في الخارج (دول الخليج)، ولا سيما الشباب الذين يمثلون نسبةً مرتفعةً من مجموع السكان، وهو ما يشكل طاقةً وخبرةً حيوية قياساً إلى محدودية الموارد الطبيعية.

المصادر التمويلية و التمويل الأجنبي

رغم محدودية مصادر الدخل الناجمة عن المصادر الطبيعية، فإن قدرة الحكومة والمجتمع المدني على جلب التمويل الخارجي الأجنبي (مع وجود بعض السلبيات التي ترافقه وتؤثر على مسألة الديمومة)، تشكل مصدر قوة تساعد في توجه التنمية عموماً، إلى جانب ارتباط نسبة منه بتقاسم أعباء اللجوء في الأردن.

الاستثمار في التعليم

وجود عدد كبير من مؤسسات التعليم العالي في كافة محافظات المملكة، وفي مختلف التخصصات، يساعد على تنمية القوى البشرية، كما أصبح وسيلةً لتعزيز ما يسمى بسياحة التعليم عن طريق التحاق طلاب من دول عربية، وخاصةً من الخليج العربي، إلى المؤسسات التعليمية الأردنية.

قانون اللامركزية الذي يطالب بتشجيع المشاركة مع المجتمع المحلي

يعد قانون اللامركزية فرصةً جديدةً لإتاحة تعزيز المشاركة، والتواصل بين المجتمع المحلي وصناع القرار، لا سيما في القضايا التنموية والخدمية، ما سيعزز من التوجيه السليم لدور مجلس النواب في التركيز على السياسات العامة، والرقابة على الحكومة، وسن التشريعات، وإبعاده عن الانشغال بتقديم تلك الخدمات، التي ستتولاها مجالس المحافظات.

المجتمع المدني

إن وجود عدد كبير من الجمعيات، ومؤسسات المجتمع المدني، وما ينتج عنها من برامج ومبادرات تنموية وحقوقية، يساعد في تحقيق التنمية، وتعزيز المشاركة والوعي العام، وفي رسم السياسات.

1.2.3 التحديات

ضعف استثمار الموارد الطبيعية

رغم محدودية الموارد الطبيعية في الدولة، فإن ثمة نهجاً جرى اعتماده، دون توجيه كافٍ، اتسم بضعف للشفافية والمساءلة من بيع مقدرات الدولة من الموارد الطبيعية، كالفوسفات وغيرها تحت برامج الخصخصة، بالإضافة الى ضعف البحث عن المصادر الأخرى للموارد الطبيعية كالطاقة البديلة وغير ذلك، وهوة أمر يشكل نقطة ضعف جوهرية.

ضعف فرص العمل، خاصةً للنساء قياساً بحجم الكفاءات

رغم ما حققته المرأة الأردنية من إنجازات في مجال التعليم، فإنها لا تزال بعيدةً عن المشاركة الفعلية سياسياً، والانخراط في سوق العمل، وتولي المواقع القيادية في القطاعين العام والخاص. ويشكّل عدم وجود بيئة صديقة للمرأة العاملة، كتوفير الحضانات للأطفال وغير ذلك، تحدياً لتوظيف طاقات المرأة في عملية التنمية عموماً، ويجعل جزءاً كبيراً منها في وضعية الإعالة والتبعية للرجل.

عدم استدامة المشاريع التنموية بسبب توقف التمويل الأجنبي

رغم تدفق الدعم الدولي إلى الأردن، فإن ارتهانه بظروف سياسية مع الدول الداعمة، وارتباط ذلك الدعم بعملية استقبال اللاجئين، يجعل من مسألة "استقلالية" سياسة التنمية موضع شك وتحدي.

عدم التركيز على التعلم المتعلق بالصناعات

يوجد ضعف في إيلاء التوازن اللازم في التعليم الجامعي بين تخصصات العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، حيث تحتل العلوم الطبيعية مساحةً محدودةً، مع ضعف برامج دعم البحث العلمي، وعدم ارتباط التعليم مع متطلبات السوق، وضعف والشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في توجيه البحث لغايات التطوير والبحث ضمن أولويات المجتمع والصناعة وغيرها، الأمر الذي يجعل من وظيفة التعليم غايةً منعزلةً عن سياق متطلبات التنمية وأولوياتها.

عدم فعالية تطبيق التشريعات

كما توجد فجوة بين التشريعات الوطنية والقانون الدولي لحقوق الإنسان، الأمر الذي يشكل تحدياً في مسألة التنمية والمسائلة والمساواة واحترام الحقوق. إلاّ ان بعض التشريعات، التي تُعد جيدةً ومتطورةً مع القانون الدولي، لم تأخذ مكانها في التنفيذ، فالأشخاص المكلفين في إنفاذ القانون ما برحوا بحاجة إلى المزيد من بناء القدرات، واحترام أدوارهم بمهنية ضمن سيادة القانون.

عدم إشراك المجتمع المدني والمجتمع المحلي في عملية التخطيط

إن تعدد وجود مؤسسات المجتمع المدني ليس له فائدة إن لم تنخرط تلك المؤسسات في عملية التخطيط في الدولة، فما زال رسم السياسات والتخطيط يتمان بعيدا عن مشاركة المجتمع المدني، أو أنهما يقومان على عملية تشاور شكلية، ما يتسبب بضعف التخطيط الاستراتيجي، والتركيز على الجوانب الإجرائية، حتى أن مشاركة المجتمع المدني في الهياكل الوطنية التي تحتاج الى تشاورات مهمة، مثل مجلس التعليم العالي ومجلس التربية والتعليم، ما تزال ضعيفةً، ناهيك عن أن كثيراً من المؤسسات تخلوا من تلك الهياكل أصلاً. كما يجدر الذكر أن الحكومة لا تشرك المجتمع المدني مسبقاً في إعداد التقارير الحكومية المقدمة إلى لجان الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، علماً أن تلك المشاورات المسبقة ملزمة بها الدولة.

محدودية فاعلية المجتمع المدني

رغم كثرة منظمات المجتمع المدني في الأردن، فإنها تواجه الكثير من القيود والتحديات في عملها، إذ لا يزال وجود كل من النقابات والجمعيات والاحزاب مشروطاً بالترخيص وليس بالتسجيل، حيث يرتبط الترخيص أو التسجيل بموافقة الوزارة المعنية، ناهيك عن تدخل القوانين في شروط الترخيص والنظام الداخلي والمالي وغير ذلك، بالإضافة إلى عدم السماح

بالتعددية النقابية لذات المهنة، وهو ما يخالف المعايير الدولية للحق في التنظيم. كما أن هنالك ضعفاً في استقطاب التمويل الداخلي، ما يضعف الشراكة مع القطاع الخاص، وتفعيل المسؤولية الاجتماعية، وصعوبات سياسية في التمويل الخارجي (من ارتباط قرار الموافقة على التمويل من قبل الحكومة، ووجود اتهامات من قبل البعض على التمويل الأجنبي)، فضلاً عن وجود صعوبة تقنية في إعداد المقترحات، وضعف القدرات في إدارة المشاريع. وهو ما قد يؤثر على ضعف تنظيم العمل المهني والتطوعي واستدامته. كما قد يشكّل ذلك فرصةً للحكومة لتقييد استقلالية المجتمع المدني من خلال فرض أجندتها عليه.

التزامات الدولة بحقوق الإنسان ومرجعية التنمية

بما أن الأردن سبق له أن صادق على الاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان، وهو عضو في منظمة الأمم المتحدة، فإن كل ما ورد من حقوق في الاتفاقيات الدولية وميثاق الأمم المتحدة ملزم به، وينبغي عكسه في التشريعات والسياسات والممارسات الوطنية، والأخذ بعين الاعتبار خصائص حقوق الإنسان، وهي:

- الطبيعية، أي أنها حقوق مكتسبة بمجرد الولادة وليست ممنوحةً من سلطة أو منظومة اجتماعية أو بقانون، ذلك أن القانون يكفل الحق ولا يمنحه.
- الشمولية، أي أنها تشمل كل نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية والسياسية.
- التكاملية، أي أن كل حقوق الإنسان مترابطة ومتكاملة ويؤثر بعضها على بعض، ولا يوجد حق أكثر أهميةً من حق آخر.
- العالمية، أي يتمتع بها كل فرد موجود في إقليم الدولة وخاضع لولايتها القانونية، بغض النظر عن جنسيته أو جنسه أو أصله أو ثروته أو رأيه... إلخ.
- إنها غير قابلة للتصرف، أي لا يمكن التنازل عنها.

وذلك يعني أن على كل الخطط والبرامج والتشريعات أن تنجسم مع هذه الفلسفة، وأن تتعامل الحكومة مع المنظومة ككل، دون انحياز إلى أي منظومة سياسية أو دينية أو فلسفة اقتصادية، أو منظومة اجتماعية إن كانت تخالف حقوق الإنسان.

إن آلية إنفاذ الحقوق المدنية والسياسية تحتاج إلى التطبيق بالتساوي لكل فرد، وهي فورية النفاذ، وإن أساس الأداء الحكومي هو أداء سلبي بطبيعته، أي الامتناع عن الإتيان بأفعال تنافي حقوق الإنسان، لأن الفرد يمارس حقوقه بشكل ذاتي وتلقائي، كحرية الرأي والتعبير واستقلال القضاء وعدم التعذيب وغير ذلك، دون تدخل مباشر من قبل السلطات إلا في حدود حماية الحق من انتهكاك الآخرين له، وهذا لا يمنع من وجود بعض التدابير الإيجابية التي تتخذها الدولة، كإنشاء المحاكم، والكشف التلقائي الأقصى للمعلومات، وتدريب الأشخاص المكلفين بإنفاذ القانون من أجل عدم التعذيب، واحترام سيادة القانون... إلخ.

يجب الأخذ أيضاً بخصوصية آلية إنفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بالوفاء/ أو الأداء لتمكين الناس من التمتع بالحقوق، وهو ما يعني وصفها بالتدابير الإيجابية، أي بإنشاء مؤسسات للتعليم والصحة والأمن الاجتماعي، والتمكين من العيش الكريم كتوفير الماء والكهرباء والمسكن... إلخ. وهذه تستلزم توفير متطلبات مالية وبشرية، والعمل على تغيير ثقافة المجتمع، ما يعني الحاجة إلى توفر القدرة الاقتصادية وارتباطها بالوقت. وقد سمح لها القانون الدولي بالتدريج في تمكين الأفراد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية شريطة توفر عناصر البراءة من التمييز، وتحقيق التقدم المطلوب، واستخدم أعلى للموارد المتاحة.

وهذا لا يعني عدم وجود تدابير سلبية (دون تدخلات)، كاحترام حرية التعليم، والعمل، وحرية البحث العلمي، وإنشاء النقابات وإلغاء العمل القسري...إلخ. أي ضرورة احترامها دون تطبيق سياسة التدرج، بل بالتطبيق الفوري الكامل لها كالحقوق المدنية والسياسية.

إن ما يعنينا من التذكير بهذه المرجعية الحقوقية هو الإشارة إلى اعتبار أي تراجع عن تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو إتيان أفعال تنتهك الحقوق المدنية والسياسية يشكل عائقاً فعلياً ومتعمداً من طرف الدولة في تمكين الناس من حقوقها، ومن ثمّ تحقيق التنمية، فلا تنمية من دون حقوق. ومن هنا، فإن مراجعة التشريعات الوطنية، والممارسات، ومدى

إيلاء الميزانيات الوطنية، خاصة لتمكين الناس من التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يقدم لنا مؤشراً فعلياً إلى مدى التزام الأردن بتحقيق حقوق الإنسان، وإن إحراز التقدم في هذه الحقوق يعزز من الانتماء الوطني، والاستقرار، وتوفير البيئة الخصبة لتوجيه الموارد البشرية والمالية، وموارد الدولة نحو تحقيق التنمية المنشودة من خلال تحقيق النمو الاقتصادي، واحترام حقوق الإنسان وحمايتها، وتمكين الناس منها، مع إيلاء أهمية لما تعرض منها إلى انتهاكات، سواء من قبل السلطات، او من قبل الأطراف. بمعنى ربط النمو الاقتصادي بالإنتاجية، وتحقيق حقوق الإنسان، وهوما يشكّل التنمية الفعلية المستدامة، وذات الأثر.

وفي سبيل معرفة اين نحن في الأردن حيال هذا المنظور التنموي القائم على حقوق الإنسان، فإننا نذكر بما أشرنا إليه من فرص وتحديات، ونضيف إليها بعدين يساهمان في فهم هذه العلاقة، وهما واقع مجالات التنمية في الأردن، ومستقبل التنمية في الأردن في ظل متغيرات محتملة، وأخيراً التوصيات.

1.3 دور الأطراف المعنية في عملية التنمية في الأردن

يمكن تلخيص أدوار الأطراف المعنية في مجال التنمية بأن دور الحكومة يركز بشكل اساسي على تقديم الخدمات للمواطنين، دون النظر بشكل كافٍ إلى إقامة مشاريع تنموية مستدامة، وضعف الديمومة بسبب ارتباط السياسات والمشاريع بشخوص الوزراء والمسؤولين، كما أن جهازها البيروقراطي يعاني من الترهل الإداري في بعض مجالاته، ومن عدم القدرة الكافية على ترجمة الخطط إلى برامج فعلية وعملية.

يقوم الجهاز الأمني بدور كبير في حفظ الأمن الوطني، وهو ما يحقق الاستقرار اللازم لتحقيق بعض مجالات التنمية، إلا أن هنالك حساسية مفرطة وُجدت لدى الحكومة تجاه الكثير من الأمور انعكست على بعض التشريعات الوطنية، والممارسات المقيدة للحريات، خاصةً الحق في التنظيم، وحرية الرأي والتعبير، كالقيود المنصوص عليها في العديد من التشريعات الوطنية، مثل قانون العقوبات، وقانون الإعلام المرئي والمسموع، وقانون الجرائم الالكترونية خلافاً لاتفاقيات حقوق الإنسان.

البرلمان الأردني يشرع في كثير من الأحيان بمنأى عن اتفاقيات حقوق الإنسان، ما يؤدي إلى إفراز تشريعات تخالف معايير حقوق الإنسان، وضعف الرقابة من قبل الحكومة على تطبيق هذه التشريعات كما أسلفنا.

وفي السياق نفسه يرتكز إصدار القرارات القضائية على التشريعات الوطنية مع عدم الأخذ باتفاقيات حقوق الإنسان.

كما تجدر الإشارة إلى أن البلديات تعاني من محدودية الموارد المالية، وضعف المهارات في اللجان المنتخبة في المجالس اللامركزية.

رغم ما قام به القطاع الخاص من مجهودات كبيرة في تقوية الاقتصاد الوطني، فإنه لا يزال يعاني من كثرة الضرائب التي تنعكس على المواطن، كما أنه لا يلتزم بتطبيق معايير شروط العمل اللائق والبيئة العملية الملائمة. إضافةً إلى أن الحكومة لم تبذل جهداً في تنظيم الاقتصاد وتطويره، لا سيما أنه يعاني من ضعف في التمويل.

تعاني الأحزاب في الأردن من كونها خارج سياق العمل السياسي، تقريباً، الأمر الذي يجعلها في وضع ضعيفة في التأثير على سياسات التنمية، كما أن بعض الأحزاب تعلب دوراً مناوئاً لعمل مؤسسات المجتمع المدني بحجة تلقيها للتمويل الأجنبي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعاني معظم الاحزاب من ضعف في ممارسة الديمقراطية داخل هيكلها.

رغم وجود النقابات المهنية، التي لها دور مستقل إلى حد ما، فإنها تعاني من عدم القدرة على تقديم الخدمات بشكل مناسب لأعضائها، كالمشاريع التنموية المستدامة التي تدر دخلاً، أو بعض الخدمات الاستثمارية والاجتماعية لأعضائها في مجال السياحة أو الإسكان. أما النقابات العمالية فتعاني من غياب التعددية النقابية، وحصرها في الاتحاد العام لعمال الأردن، الذي لم يستطع أن يضم فعلياً كافة الشرائح العمالية، ويعاني من ضعف في الدفاع عن الحقوق العمالية.

لقد تنامت فاعلية مؤسسات المجتمع المدني الأردني في العقدين المنصرمين من ناحية كثرة أعدادها، وتنوع مجالات عملها، حيث استطاعت أن تحرك ساكناً في بعض المسائل الحقوقية والتنموية، لكنها لا تزال تعاني من ممارسة بعض القيود عليها من

قبل الحكومة، سواء على مستوى التشريع أو على مستوى الممارسة. كما أنها تعاني حتى الآن من ضعف التمويل الوطني ضمن مفهوم "المسؤولية الاجتماعية"، ولا تزال الحكومة تنفذ خططها وبرامجها بمعزل عن دور الشراكة الفعلية معها. وهنالك ضعف في التنسيق المطلوب بين مؤسسات المجتمع المدني، رغم بروز أشكال جديدة من التنسيق مؤخراً، مثل تحالف منظمات المجتمع المدني الأردني "همم"، ومجلس منظمات حقوق الإنسان.

هنالك قوى تقليدية في المجتمع لها أدوار متباينة في التنمية، فالقوى العشائرية قد تساهم في تحقيق التماسك الاجتماعي، وحل بعض النزاعات المجتمعية المحلية، لكنها من جانب آخر تناهض مبدأ سيادة القانون من خلال تأثيرها على صانع القرار، مثلاً في التعيينات، أو في منع محاسبة الأشخاص الخارجين على القانون، خاصة الذين يمارسون العنف، كما في الجامعات وغيرها.

كما أن بعض القوى الدينية، سواء الرسمية أو الأهلية، يناهض مشاركة المرأة في الحياة العامة، ويعزز من خطاب الكراهية، أو التمييز في المجتمع. حيث توجد آراء وفتاوى، فردية أو من طرف مؤسسات دينية وتعليمية تناهض مساواة المرآة مع الرجل في كافة مناحي الحياة، مثل الفتاوى الفردية لرجال دين أو لخطباء المساجد، أو بعض الفتاوى الصادرة عن دائرة الإفتاء العام.

1.4 رؤى مستقبلية لمتغيرات ذات صلة بالتنمية

يساهم التحليل التنبؤي، ولا نقصد به الرؤية الاستراتيجية، في معرفة اتجاهات التغير المحتملة في المستقبل على التنمية في الأردن، حيث ينتج عن هذه المعرفة تقدير المخاطر والفرص المستقبلية، ومن ثمّ إمكانية تفادي حدوثها ما أمكن، وتعزيز المسارات الإيجابية، ثم وضع بعض الفرضيات التي يُعتقد بأنها ذات أثر مستقبلي، وهي على النحو الآتي:

1.4.1 الموارد الاقتصادية

في حال زيادة أسعار المشتقات البترولية فإنه سيقلل من النشاط الإنتاجي والتنموي في الأردن، ويحفز على البحث عن الطاقة البديلة.

وأن زيادة الاستثمار الخارجي في الأردن ستقلل من البطالة، وتزيد من الإنتاجية وتخفض من أسعار السلع وترفع وتيرة التنافس.

اما استمرار شح المياه فيسؤدي إلى تدهور كلي لما تبقى من الثروة الزراعية والصناعة، ومن ثمّ تراجع الاقتصاد الوطني، والتنمية والاستقرار، وزيادة هجرة الكفاءات إلى الخارج، وبحث الأفراد عن وسائل فردية لتخزين المياه.

1.4.2 العمالة الأجنبية واللجوء

من المحتمل أن يؤدي استمرار توافد العمالة الوافدة إلى الأردن الى التوسع في النشاطات الإنتاجية، إلا أنه سيقلل من فرص العمل للأردنيين، أي زيادة البطالة.

أما استمرار زيادة النمو السكاني فسيؤدي إلى الضغط على الموارد والبنية التحتية، لكنها ستزيد من الأيدي العاملة، مع احتمال خطر تنامي البطالة. وفي حال استمرار وجود اللاجئين في الأردن فإن ذلك سيفضي إلى زيادة البطالة فيه، والضغط على البنية التحتية، مع استمرار التمويل الأجنبي، وتوسيع الاقتصاد الأردني، ولكن ذلك سيعزز التنوع الثقافي.

1.4.3 الاعتبارات الأمنية

ستؤثر زيادة الحساسية والاعتبارات الأمنية سلباً على ثقة المواطنين بالسلطة، وتزيد من القيود على عمل مؤسسات المجتمع المدني، والحريات، والتمويل الاجنبي، وتؤدي إلى هروب المستثمرين.

وفي حال تنامي حالات الإرهاب في الأردن فإنه سيهدد السلم المجتمعي، وقد يقوض مقومات الدولة والتنمية، ويتسبب في هروب المستثمرين عموماً، واستنزاف طاقات الدولة، ويشكل خطراً على المنطقة.

سيزيد تنامي دور إسرائيل في المنطقة من الاعتداءات، والتغول على حساب الدول العربية وحقوقها، ويفاقم التسلح، وانعدام الأمن، واستنزاف الطاقات، وموجةً من النزوح الفلسطيني إلى الأردن، وهروب المستثمرين، وهجرة الكفاءات، وتنامي التطرف.

1.4.4 الأسرة والمرأة

ستعزز زيادة اكتساب المرأة لحقوقها المساواة والعدالة الاجتماعية، وتشكل قيمةً مضافةً إلى الاقتصاد الوطني من خلال توظيف طاقات النساء، كما أنها ستقلل من الفساد، وتزيد من السلم المجتمعي.

سيؤدي تنامي النزعات الدينية المتعصبة إلى خلق التوتر المجتمعي، والتعصب، والطائفية، ويقلل من فرص الاستقرار، الذي سيؤثر سلباً على التنمية، ويقيد الحريات، ويتسبب في تراجع حقوق المرأة.

إن تنامي المشكلات الأسرية، ومنها حالات الطلاق، سوف يزيد من الانتهاك المباشر لحقوق الطفل، وارتفاع نسبة المرأة العاملة في المجتمع من خلال سعيها الى البحث عن مصادر للدخل من أجل إعالة نفسها وأطفالها.

1.4.5 التعليم

ستؤدي زيادة خريجي الجامعات إلى خلل في بنية الاقتصاد الأردني بسبب عدم تناغم سوق العمل مع التعليم، ما سيفضي إلى ارتفاع البطالة، وهجرة الكفاءات إلى دول أخرى، وتنامي أسباب التطرف.

1.4.6 المجتمع المدني

ستعزز زيادة عدد منظمات المجتمع المدني الشفافية، وتقلل من البطالة، وترفع من نسبة مشاركة المرأة في قطاع العمل، والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للفئات المهمشة، بكافة اشكاله، وسيشكل ذلك ورقة ضغط على الحكومة كي تمنح تلك المنظمات دوراً في صناعة القرار.

1.4.7 تكنلوجيا المعلومات

سيزيد تطور تكنولوجيا المعلومات من التقدم في وسائل الاتصال، ويحرك من عجلة التنمية والإنتاجية، وتنامي التوتر على مساحة الحرية بين الفرد والسلطة.

2. الجلسة النقاشية الثانية: التنمية ودور مؤسسات المجتمع المدني من منظور الجهات المانحة والحكومية في الأردن

يعد الأردن من الدول النامية والتي تسعى إلى تطوير سياساتها عبر برامج تنموية تهدف إلى تحقيق التنمية، ونظراً لشح مواردها وما يفرضه موقعها الجغرافي من تحديات سياسية وأمنية والذي أدى إلى موجات من الهجرة إليه، فإنه يسعى دوما لتدبير تمويل دولي يسانده لتحقيق الغايات التنموية. حيث نتج عن ذلك دور للمجتمع الدولي سواء الجهات الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة والاتحاد الدولي ومنظمات غير حكومية دولية في العمل على تمويل الأردن، بتقديم الدعم للحكومة أو إلى المجتمع المدني.

تعد مؤسسات المجتمع المدني الأردني طرفاً فاعلاً في عملية تعزيز التنمية في الأردن، واستندت تلك المؤسسات في تطوير برامجها وعملها على التعاون مع الممولين الدوليين لتحقيق هذه الغاية. وكما أن التنمية عملية متواصلة ومستدامة فإن مؤسسات المجتمع المدني بما تعيشه من ظروف من عدم الاستقرار في التمويل، أو الاختلاف مع الحكومة أو الممولين في تحديد الأولويات والنهج التي يمكن إتباعها قد شكلت تحدٍ آخر في مدى تحقيق دور فاعل ومتكامل مع كل الأطراف الحكومية والممولين الدوليين.

ومن هنا كانت الحاجة إلى تسليط الضوء على أهمية السياسات التنموية التي تنتهجها الحكومة، إلى جانب تقييم سياسات التمويل الدولي وأوجه إنفاقها والتحديات التي تجابهها وكيف انعكست على العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني.

تناولت هذه الجلسة عرضاً لنتائج ورشة أولويات التنمية في الاردن من منظور المجتمع المدني والتي عُقدت بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٣، وأيضا التحديات التي يواجهها المجتمع المدني ودوره في التنمية، وأولويات التنمية لدى الحكومة والممولين والتوافق مع أولويات التنمية من وجهة نظر المجتمع المدني. وقد حضر الجلسة ممثلين عن الحكومة من وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الشؤون السياسية البرلمانية، أما من الجهات المانحة فكان ممثلين عن الاتحاد الأوروبي و صندوق الأمم المتحدة للسكان، وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين، مركز البحوث الدولي، والهيئة الدولية لصحة الأسرة، ومستشارون.

ثمن المشاركون من جهات مانحة وحكومية مخرجات الجلسة النقاشية الأولى عموماً وتوافقهم معها بالمجمل، مع تباين محدود حيال مدى مسؤولية الحكومة أو المجتمع المدني في تحمل التحديات التي يواجهها المجتمع المدني في تمكينه من القيام بدوره الفاعل، وبناء على النقاش الذي الدار فقد توصل المشاركون إلى ما يلي:

2.1 الفرص المتاحة ونقاط القوة

- التنوع في التمويل الدولي عموما شيء صحي وكثرة المنظمات ليست مشكلة، بل تساعد على تنفيذ الأنشطة والمشاريع بشكل أفقي.
- هنالك مساحة جيدة ومعقولة من حرية العمل لمؤسسات المجتمع المدني في الأردن وإن كانت غير كافية.
- يوجد أحياناً مشاورات ولقاءات وتعاون في تنفيذ البرامج التدريبية خاصة تلك التي تدعو اليها مؤسسات المجتمع المدني والممولين الدوليين.
- تأسيس صندوق لدعم الجمعيات لدى وزارة التنمية الاجتماعية، ما يشكل فرصة لدعم برامج مؤسسات المجتمع المدني.
- تجري الجهات الدولية المانحة مشاورات مع الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني قبل تحديد الأولويات لبرامجها التمويلية.

- هنالك آلية لمراقبة من قبل الجهات الممولة لمؤسسات المجتمع المدني للتأكد من سلامة تنفيذ المشاريع.
- هنالك عدد من مؤسسات المجتمع المدني لديها ديمومة معقولة في عملها، وعملت على تراكم الخبرة ولديها كوادر مستقلة وقدرات مؤسسية جيدة وتعمل على مستوى وطني.
- ساهمت العديد من مؤسسات المجتمع المدني على تقديم الخدمات للفئات الأكثر عرضة للإنتهاك ولديها بعض قصص النجاح في التأثير على السياسات عبر أنشطتها في كسب التأييد على قضايا ملحة وذات أولوية.

2.2 التحديات

وقد تناول المشاركون مسائل التحديات التي يواجهها المجتمع المدني بشكل رئيسي وذلك على الصعيدين الذاتي والموضوعي، وذلك كالآتي:

- تعاني مؤسسات المجتمع المدني ضعفا في التعبير عن ذاتها عند تقديم المشاريع من حيث عدم توفر المهارات الكافية في إعداد المشاريع، وتبنى أفكاراً خلاقة لمسائل تشكل أولوية هامة وملحة للمجتمع، حيث عادة ما تطرح مشاريع تقليدية ومتكررة.
- ضعف مؤسسات المجتمع المدني في تراكم خبراتها بسبب التشتت وعدم التركيز على مواضيع متخصصة، مع عدم ديمومة برامجها الأمر الذي يجعل خبرتها في هذا المجال محدودة.
- التباين بين مؤسسات المجتمع المدني على اختلاف تخصصاتها في قدراتها على تحديد الاحتياجات الفعلية من جهة وبين قدرتها المهنية في إعداد المشاريع من جهة أخرى، وخاصة تلك المؤسسات التي تكون خارج العاصمة عمان التي تعاني من ضعف في قدرتها على إعداد المشاريع.
- ضعف تراكم العمل المؤسسي في التواصل بين مؤسسات المجتمع المدني والممولين، حيث ان للعلاقات الشخصية وأحياناً المصلحية تأثير على إبرام اتفاق بين تلك المؤسسات والممولين، الأمر الذي يجعل توفير التمويل يكون لعدد محدد من مؤسسات المجتمع المدني ولا يتم توزيعها على مختلف تلك المؤسسات بشكل أفقي.
- تعاني مؤسسات المجتمع المدني ضعفاً في القدرة المؤسسية بسبب عدم معرفتها بالتشريعات الوطنية الناظمة لعملها مما يعرضها أحيانا لنزاع مع القانون، أو للحل.
- تعاني مؤسسات المجتمع المدني من ضعف في معرفة الجهات الممولة وكيفية التقدم إليها، مما يحد من فرص حصولها على التمويل.
- ضعف معرفة عدد من مؤسسات المجتمع المدني لفرص التمويل الحكومي لها، حيث أن عدد المتقدمين لطلب التمويل الى صندوق الجمعيات التابع لوزارة التنمية الاجتماعية محدود جداً.
- تعاني مؤسسات المجتمع المدني من ضعف الموارد البشرية لديها وذلك بسبب قلة كوادرها والاعتماد على جهود العمل التطوعي، والذي لا يمكن من توفير موظفين مستدامين وتراكم الخبرة والمهارة لديهم.
- عدم مطابقة المشاريع والأفكار المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني للواقع في الأردن وحاجات المجتمع مثل الادعاء بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان غير موجودة على أرض الواقع أو ليست ذات أولوية في المجتمع، وأيضاً عدم الاطلاع الكافي من قبل الموظفين الحكوميين المسؤولين على واقع انتهاكات حقوق الانسان والأولويات التنموية، مقارنة مع مؤسسات المجتمع المدني التي لديها برامج ترصد على ارض الواقع تلك الإنتهاكات، الأمر الذي يشكل تبايناً في قراءة أولويات التنمية وحقوق الإنسان في الأردن.

- ضعف الإمكانيات التأسيسية للجمعيات، حيث تعاني معظمها وخاصة تلك المتواجدة في المحافظات من عدم توفر مقار لها أو تجهيزات مكتبية ولوجستية ووسائل الاتصال، مما يجعل ممارستها أمام تحدي واقعي في تنفيذ برامجها، أو تسعى لأن يتجه جزءاً كبيراً من التمويل لها إلى تدعيم القدرات التأسيسية لها على حساب البرامج التنموية التي يحتاج إليها المجتمع.

- هنالك ضعف في التواصل من قبل الجهات المانحة مع مؤسسات المجتمع المدني والحكومي لمعرفة الأولويات التي تحتاج إلى تمويل، رغم وجود خطط لتلك الجهات المانحة والتي تقوم من وقتٍ لآخر في التواصل مع الجهات المعنية في تحديد تلك الأولويات التي تحتاج إلى تمويل.

- تتعامل الجهات المانحة مع مؤسسات المجتمع المدني عند النظر في تقديم التمويل لمشاريعها على أساس المساواة ودون تمييز، إلا أن ذلك يفقد فرصة مؤسسات المجتمع المدني الضعيفة والموجودة في المحافظات من تلقي التمويل وذلك بسبب ضعف قدراتها مقارنة مع مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة والقوية والتي لها خبرات متراكمة وعادة ما تكون في العاصمة.

- تعاني التشريعات الوطنية المنظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني والجهات الممولة من الضعف؛ بسبب كثرة القيود على عملها وتشتت عدد تلك المؤسسات المعنية بمتابعة مؤسسات المجتمع المدني، حيث يوجد تشريعات وطنية متعددة لتنظيمها (كالجمعيات والشركات الربحية وغير الربحية) والتي يقع تسجيلها ما بين وزارات متعددة كالتنمية الاجتماعية والتنمية السياسية والداخلية والثقافة والأوقاف وأيضاً الصناعة والتجارة.

- تركز اهتمام الجهات المانحة على الجوانب الشكلية لتقديم المشاريع والتقارير أكثر من تركيزها على المضمون، مما يضعف من تنفيذ المشاريع ضمن الأولويات التنموية للمجتمع.

- هناك جهات مانحة معينة تفرض أجندات أو مواضيع معينة خلافاً لما يحتاج إليه المجتمع من واقع تنموي وقد لا ينسجم تماماً مع أولويات مؤسسات المجتمع المدني والحكومي، الأمر الذي يضعف من جدوى تحقيق التمويل لفائدة المجتمع.

- هنالك ضعف للكوادر الإدارية الحكومية المشرفة على التخطيط والموافقات على المنح والمشاريع ما يساهم بشكل أو بآخر في عدم تحقيق الفائدة المرجوة من البرامج الدولية الممولة لمؤسسات المجتمع المدني.

- ضعف قيام الجهات الحكومية للعمل على بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني من حيث تعزيز مهاراتها وتحديد أولوياتها باستقلالية وتعزيز البناء المؤسسي لها.

- عدم وجود ضوابط ذاتية تحكم أو تنظم عمل مؤسسات المجتمع المدني من حيث الحوكمة والشفافية اللازمة.

- عدم وجود آلية لتنظيم مشترك بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة من حيث التشاورات الكافية في مسائل تحديد الأولويات التنموية ورسم السياسات، فيما تقتصر آلية التنفيذ على منح الحكومة الموافقات على المشاريع الممولة من عدمها.

2.3 مرجعية معيارية لعمل مؤسسات المجتمع المدني:

ناقش المشاركون بشكل مستفيض حول ماهية المرجعية المعيارية في العمل لمؤسسات المجتمع المدني في الأردن والتي يحتاج إليها الأردن للتوافق حولها في سبيل تحقيق التنمية الفعلية، وذلك بالتالي:

- التأكيد على أن مرجعية حقوق الإنسان خاصة تلك الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها الأردن تعد مرجعاً أساسياً لعمل مؤسسات المجتمع المدني والحكومة والممولين الدوليين، وفيما أن الأردن قد صادق على هذه الاتفاقيات وأدخلها حيز التشريع الوطني بمجرد المصادقة، فهي تعدُ مرجعاً وهادياً لعمل الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني

والجهات المانحة، كما وتشكل أرضية مرجعية لتحديد الأولويات لاسيما تلك التي أشارت اليها توصيات لجان حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

- الإعتراف بوجود إشكالية في التعريف والتنفيذ بين القانون الدولي لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية من جهة والتشريع والممارسة الوطنية من جهة اخرى فيما يتعلق بعمل مؤسسات المجتمع المدني في الأردن، ففيما ينص القانون الدولي على الحرية التامة والإستقلالية لعمل مؤسسات المجتمع المدني من حيث التأسيس دون الترخيص من أي جهة حكومية وحريتها في تحديد أولوياتها وأنشطتها وبرامجها، وحقها في تلقي التمويل بحرية، إلا أن التشريع والممارسة الوطنية لا تنسجم تماما مع هذه المرجعية الدولية، بسبب وجود مخاوف من توجيه التمويل لغايات أخرى غير مشروعة أو غير هادفة.

ما نتج عنهُ هذه المفارقة بين المعايير الدولية لحرية التنظيم على أرض الواقع، وتمثل ذلك بأنه رغم تحويل الترخيص للجمعيات إلى تسجيل لإنشاء مؤسسات المجتمع المدني، إلا أنه ما زالت هنالك بعض العراقيل في الموافقة على منح التمويل الدولي من الجهات المانحة، رغم أن الجهات الممولة هي أيضا جهات مرخص لها للعمل في الأردن، كما تواجه بعض مؤسسات المجتمع المدني مشكلات قانونية في "الترخيص" تحت مسميات مثل تصويب الأوضاع القانونية لها، وغيرها من تدخل مؤسسات أهلية ببعضها ومثال عليه ما فرضه قانون نقابة المحامين على الشركات غير الربحية من إلزامية تعيين محامين لدى تلك الشركات غير الربحية وهو ما يشكل تداخلاً في عمل قطاعات مختلفة، وأيضا عدم الترخيص من قبل الحكومة لما يسمى بالنقابات المستقلة، ووجود بعض القيود على تنفيذ بعض أنشطة مؤسسات المجتمع المدني خلافاً للقانون كمنع الأنشطة وعقد الندوات وذلك خلافاً لقانون الاجتماعات العامة الذي لا يشترط الحصول على أي موافقة من قبل الحاكم الإداري وإنما يكتفي بالإشعارعند الرغبة في تنفيذ الأنشطة من قبل المجتمع المدني، حيث يقوم الحاكم الإداري أحيانا بمنع إقامة بعض تلك الأنشطة.

3. التوصيات

3.1 توصيات الجلسة الأولى: من منظور مؤسسات المجتمع المدني

في سبيل تعزيز التنمية في الأردن، من منظور المجتمع المدني، لا بد من القيام بما يأتي:

1. الأخذ بالمنهج الشمولي القائم على منظومة حقوق الإنسان، أي تكامل الجوانب السياسية والمدنية من جهة، والجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، وعدم استبعاد أي فرد أو مؤسسة، سواء من القطاع العام أو من القطاع الخاص، أو المجتمع المدني من التخطيط والتنفيذ لعملية التنمية، لأن التنمية لا يمكن أن تتحقق دون إدماج كل مكونات المجتمع في صناعة القرار، الأمر الذي سيجعل القرارات ذات أثر إيجابي على الجميع، وتحقق التنمية المستدامة.
2. مراعاة الدولة لمنظومة حقوق الإنسان الدولية في كل تشريعاتها وسياساتها وممارستها، ومن كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ما سيترك اثراً هاما على التنمية، حيث تكون لكل سياسات الدولة رؤية مشتركة للحقوق والتنمية.
3. إيلاء قطاع الزراعة الأهمية اللازمة، من ناحية استغلال الأراضي غير المستغلة، واستصلاح الأراضي، إضافةً إلى ضرورة تمتع العمالة الوطنية في هذا القطاع بشروط العمل اللائق، والعمل على تخفيف مدخلات الإنتاج، كتخفيض الضرائب والجمارك، وذلك لأن الزراعة عنصر أساسي يوفر الاكتفاء الذاتي، ويوسع الاقتصاد الوطني، ويقلل من الفئات المهمشة من المواطنين، كالفلاحين والنساء، ويوزع مكتسبات التنمية في كل المحافظات.
4. تقوية القطاع الصناعي بإعطاء الميزات التفضيلية للمنتج الوطني، من خلال تخفيض الكلفة على مدخلات الإنتاج، وزيادة التعليم المهني، والعمل على تشجيع تصنيع سلع محلية وتسويقها لغايات التصدير، والعمل على تشجيع استقطاب المستثمرين، الأمر الذي سيترك أثراً بارزاً على تحقيق التنمية، من خلال بناء القدرات الاقتصادية، وتحقيق قدر معقول من الاكتفاء الذاتي، ويقلل من الاستيراد، ويعزز التصدير، الأمر الذي سينعكس على تحسين دخل المواطنين.
5. انتهاج سياسة تعليمية تعزز من نوعية التعليم وكفاءته، وذلك بدعم حكومي لميزانيات التعليم، وخاصةً الجامعي، وإعادة النظر في أسس القبول الجامعي بحيث تصبح على أساس المساواة والكفاءة، وتطوير التعليم التقني والعلوم الطبيعية، وربط تخصصات التعليم بسوق العمل، ودعم البحث العلمي، وخاصةً التطبيقي منه، وتعزيز التدريب المهني في المدارس والكليات، ذلك لأن التعليم له أثر مهم على توفير القوى العاملة ذات الكفاءة، بعيداً عن الاستثناءات التي تفضي إلى التمييز، ومن ثم تقلل من مستوى التعليم ونوعيته.
6. بحث سبل تطوير توظيف الطاقة البديلة من خلال تقديم حوافز للمصانع التي تستخدمها، وتعزيز الاستثمار فيها، ودمج قطاع الكهرباء مع مشاريع الطاقة البديلة، وتعزيز البحث فيها، وهو ما سيقلل من استيراد الأردن للبترول، الذي يشكل عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة، ويحقق الاستقرار، بعيداً عن تقلبات الطاقة في السوق العالمية.
7. الاستمرار في دعم السياحة من خلال تخفيض مدخلات الإنتاج عليها، خاصةً الرسوم والضرائب، وزيادة الرقابة عليها لضمان الجودة وكفاءة الخدمة، وتوجيه الاستثمارات إلى قطاعات سياحية جديدة في مختلف المحافظات، وتشجيع السياحة المحلية، والسلع والمنتجات التقليدية، وذلك لأن السياحة عنصر هام يزيد من الإيرادات الخارجية للدولة، ويوسع الاقتصاد الاردني.
8. تعزيز دور المجتمع المحلي، كالبلديات واستثمار دور اللامركزية في رسم خطط التنمية، وبرامج التنمية في المحافظات، إذ لا يمكن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة دون مشاركة شرائح المجتمع المحلي، وهي الفئة الاجتماعية التي تستهدفها التنمية، حيث أن معرفة شواغلها واحتياجاتها تجعل خطط التنمية قابلة للتنفيذ، وقادرة على تحقيق مقاصدها.

9. زيادة مخصصات الدعم المالي من المشاريع الإنتاجية الخاصة الكبيرة لصالح البلديات، لأن التنمية يُعبَّر عنها بالخدمات الملائمة المقدّمة للسكان، ومن خلالها تحقق غايتها. كما أن دعم البلديات، التي تعاني من عجز في ميزانياتها، يحقق فاعلية وإشراك المجتمع المحلي، ويجعله يشعر بالرضى عن السياسات العامة للدولة.
10. احترام دور المجتمع المدني من خلال حرية ممارسة انشطته وفقا لأجندته الحرة، وحرية التمويل وإشراكه في كل مراحل عملية التنمية من حيث تحديد الأولويات والاحتياجات، والتخطيط، واقتراح الحلول والبرامج والتشريعات، وذلك لأن المجتمع المدني يساهم بشكل مهم في تحقيق التنمية، وسد أوجه العجز في تنفيذ البرامج الحكومية. كما أن احترام حقه في العمل بحرية يعزز من دوره التنموي ويجعله شريكاً فعلياً للحكومة، مع احترام استقلاليتها.
11. العمل على الالتزام بمعايير العمل اللائق، بما فيه إيجاد بيئة صديقة للمرأة العاملة، كتوفير الحضانات للأطفال وغير ذلك، إضافة الى احترام حق التنظيم النقابي المستقل والحر الذي يساهم في تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، وتحسين الإنتاجية، لأن توفير شروط العمل اللائق يساهم في حماية العمال، الذين هم الفئة المستهدفة من التنمية، وجزء أساسي من تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي.
12. تكامل مصادر التمويل لمشاريع التنمية من قبل التمويل الدولي من جهة، وتشجيع منظومة التمويل الوطني من قبل القطاع الخاص ضمن تحويل نسبة من ضرائب القطاع الخاص، مع تقليص الضرائب عليها لتحويلها إلى برامج تنموية، بالتعاون مع المجتمع المدني ضمن ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية. إن تنوع مصادر التمويل الوطني والدولي يوفر مدخلاً مهماً ومتنوعاً للتمويل المستدام للبرامج التنموية. كما أن إشراك التمويل الوطني عبر المسؤولية الاجتماعية يعزز من دور القطاع الخاص في عملية التنمية، ويزيد من الثقه به.
13. تعزيز ركائز الديموقراطية، في سبيل دعم التنمية، من خلال تعزيز مشاركة المواطنين في صناعة القرار عبر تمكين الأحزاب في البرلمان من تنفيذ برامجها، إلى جانب العمل على تعزيز دمقرطة الأحزاب، ومؤسسات المجتمع المدني. فلا تنمية من دون إشراك المجتمع في صنع القرار، ويتطلب ذلك احترام عناصر الديمقراطية وتعزيزها.
14. ضرورة تعزيز سيادة القانون على كافة الصعد، وفي كل مؤسسات الدولة، ومجابهة كل ممارسات التمييز بين مكونات المجتمع، لأن التمييز، وعدم احترام سيادة القانون يضعفان الدولة المدنية، ويزرعان عدم الثقة بين الحكومة والشعب، فالتنمية تحتاج أولاً إلى هذه الثقة، وضمان تطبيق القانون.
15. وضع برامج توعية لضبط النمو السكاني، إلى جانب تقديم خدمات الصحة الإنجابية للذكور والإناث، ذلك أن النمو السكاني يشكل عبئاً اقتصادياً على الدولة جراء الضغط على الموازنة، ولهذا ينبغي ضبط النمو السكاني لتحقيق نوعية سكانية ملائمة لمتطلبات التنمية.

3.2 توصيات الجلسة الثانية: من منظور الجهات المانحة والحكومية

توصل المشاركون إلى ضرورة العمل على تحقيق التوصيات التالية لتعزيز فعالية دور المجتمع المدني والتنمية في الأردن:

1. تشجيع الممولين لمؤسسات المجتمع المدني لتقوم بتنفيذ أنشطتها في كافة مناطق المملكة وذلك بتنفيذ مشاريع مشتركة بين المدن والمناطق النائية.

2. تطوير قدرات مؤسسات المجتمع المدني في المناطق النائية على إعداد المشاريع وقدرتها على البحث عن الممولين حتى تتمكن من تنفيذ أنشطتها للفئات الأكثر حاجة إلى الحقوق وتوزيع الجهود لتعزيز التنمية.

3. إيلاء الحكومة الأهمية اللازمة للمناطق النائية والريفية من خلال تقوية البنية التحتية لتلك المناطق، تعزيزاً لدورها التنموي وتخفيفاً للهجرة من الريف إلى المدينة.

4. السماح لمنظمات المجتمع المدني في تقديم المشاريع باللغة العربية للجهات المانحة وذلك تسهيلاً على مؤسسات المجتمع المدني خاصة المتواجدة في المحافظات لكتابتها بالعربية.

5. زيادة التوعية لتعزيز العمل الحزبي والتعددية السياسية، حيث أن ذلك يعزز من العمل المؤسسي ويعزز الديمقراطية ويزيد من التخصصية في العمل لكل من الأدوار السياسية للأحزاب من جهة وعمل مؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى.

6. إزالة كل القيود على المشاركة السياسية لطلبة الجامعات، سواء بإلغاء أنظمة التأديب التي تجرم عمل الطلبة السياسي، وإزالة شرط عدم الانخراط بالعمل السياسي للطلبة كشرط لتوفير منحة مكرمة الجيش في الجامعات.

7. تخفيف القيود على عمل مؤسسات المجتمع المدني في القانون حسب القانون الدولي لحقوق الانسان، وذلك بإزالة أية متطلبات غير ضرورية للتسجيل وحرية تلقيها التمويل وحرية وضع أجندتها بحرية وتنفيذ أنشطتها دون قيود.

8. التأكيد على التشاور بين الجهات المانحة والحكومة والمجتمع المدني لتحديد الأولويات والاستراتيجيات لتنفيذها في الأردن مع ضرورة التنسيق مع المانحين الدوليين حتى تكون تلك الاستراتيجات واقعية وملائمة لحاجات المجتمع التنموية.

9. تطبيق نظام المنحة العامة من قبل الحكومة والجهات المانحة لاستدامة عمل مؤسسات المجتمع المدني، حيث تساهم تلك المنح بتغطية النفقات الإدارية والمؤسسية الثابتة.

10. العمل على بناء منظومة الثقة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والجهات المانحة وذلك بتوفير الآتي:

- إجراء المشاورات الفعلية بين الحكومة مع مؤسسات المجتمع المدني عند عرض القوانين ووضع الخطط مع الاحتفاظ باستقلالية كل طرف وضمان حق مؤسسات المجتمع المدني بانتقاد تلك السياسات بحرية.
- إشراك المجتمع المدني بعضوية جميع اللجان الاستشارية للمجالس التنفيذية والاستشارية كمجلس التربية و التعليم ومجلس التعليم العالي وغيرها.
- عرض التقارير التي تعدها الحكومة الخاصة في مجال حقوق الإنسان ومناقشتها مع مؤسسات المجتمع المدني قبل تقديمها إلى الأمم المتحدة.
- تنظيم مبادرات المسؤولية الاجتماعية بقانون، حتى يتم إشراك القطاع الخاص وتفعيل دوره الاجتماعي والتنموي وذلك بتوفير فرصة الإعفاء الضريبي مقابل توجيه الدعم من القطاع الخاص إلى مؤسسات المجتمع المدني ضمن برامج تنموية.
- تفعيل مشاركة مؤسسات المجتمع المدني مع الشبكات الإقليمية والدولية حتى تتمكن من بناء قدراتها واكتساب الخبرة وتفعيل دورها.
- تفعيل التشريعات ذات الصِّلة بعمل المرأة كتعزيز بنية عمل صديقة للمرأة خاصة توفير الحضانات في أماكن العمل، مع تفعيل تعليمات أو شروط العمل المرن، لأن تعزيز دور المرأة في العمل العام يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني ويعزز التنمية.
- احترام حرية واستقلالية العمل النقابي والتعددية النقابية وفق للقانون الدولي لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية.
- أن تضع مؤسسات المجتمع المدني معاييراً للحوكمة والشفافية المتعلقة بأنشطتها وتمويلها.

معهد
غرب آسيا وشمال أفريقيا

الجمعية العلمية الملكية، ٧٠ أحمد الطراونة ، عمان، الأردن | هاتف: ٩٦٢٦٥٣٤٤٧٠١+ | info@wanainstitute.org
www.wanainstitute.org